ألبرت شفايتزر

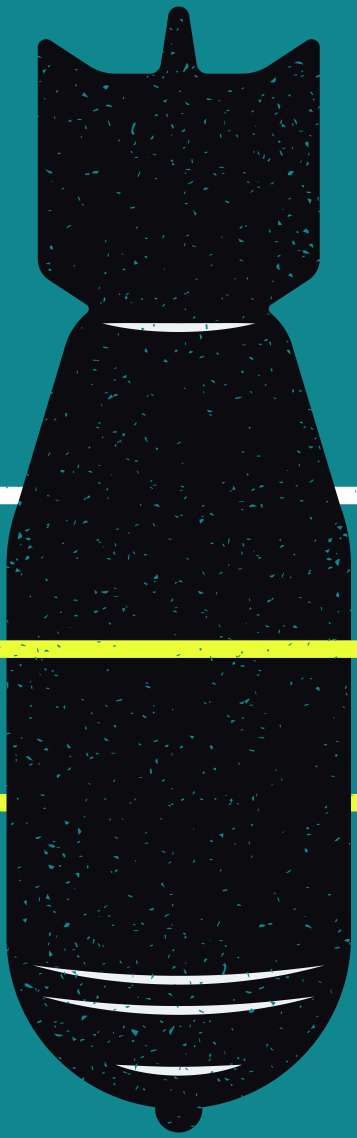

سلام أم حرب ذرية؟

ترجمة مظهر قدري الشوربجي

سلام أم حرب ذرية؟

تأليف
ألبرت شفايتزر

ترجمة
مظهر قدري الشوربجي

مراجعة
شيماء طه الريدي

هنـــداوي

سلام أم حرب ذرية؟

ألبرت شفايتزر

Peace or Atomic War

Albert Schweitzer

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، ويندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: يوسف غازي

الترقيم الدولي: ٧ ٢٧٢٠ ٥٢٧٣ ١ ٩٧٨

صدر الكتاب الأصلي باللغة الإنجليزية عام ١٩٥٨.
صدرت هذه الترجمة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٢.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب، وتصميم الغلاف، والترجمة العربية لنص هذا الكتاب مُرَخَّصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نَسْبُ المُصنَّف، الإصدار ٤,٠. جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي خاضعة للملكية العامة.

المحتويات

١- التخلي عن التجارِب النووية ٩
٢- خطرُ الحرب الذرية ١٧
٣- المفاوضات على أعلى مستوًى ٢٥

ثلاثة نداءات أُذيعت من أوسلو، النرويج، في ٢٨، ٢٩، ٣٠ أبريل ١٩٥٨.

الفصل الأول

التخلي عن التجارِب النووية

في أبريل من عام ١٩٥٧، طالبتُ، بمشاركةِ آخَرين، بتوجيه الانتباه إلى الخطرِ الهائل الناتج عن التسمُّم الإشعاعي للهواء والأرض، عِقبَ إجراء تجارِبَ بالقنابل الذرية (قنابل اليورانيوم) والقنابل الهيدروجينية. وناشدتُ، مع آخَرين، القوى النوويةَ للتوصُّل إلى اتفاقٍ لوقف التجارب بأسرعِ ما يمكن، وذلك إبَّانَ إعلانهم عن رغبتهم الحقيقية في التخلي عن استخدام الأسلحة الذرية.

في ذلك الوقت كان ثَمَّة أملٌ معقول في اتخاذ هذه الخطوة. لكنها لم تحدث. فمُفاوضات صيف عام ١٩٥٧ التي عُقدت في لندن، بقيادة السيد هارولد ستاسين، من الولايات المتحدة، لم تُحقِّق شيئًا. وعانى المؤتمر المنظَّم من قِبَل الأمم المتحدة في خريف ذلك العامِ المصيرَ ذاتَه إثر انسحاب الاتحاد السوفييتي من المناقشات.

قدَّم الاتحاد السوفييتيُّ مؤخرًا مقترَحًا لنزع السلاح قائمًا على أن تكون النقاشات مخطَّطًا لها بوضوح. وكخطوةٍ أولى، يقتضي هذا المقترحُ ضِمنًا ضرورةَ توقُّف التجارب النووية على الفور.

ما احتمالات تحقُّق هذا الوضع؟

ربما يُعتقد أنه سيكون من اليسير على جميعِ الأطرافِ المعنيَّةِ التوصُّلُ إلى اتفاقٍ بشأن هذه النقطة. فلا أحد منهم سيكون عليه التضحيةُ بأيٍّ من الأسلحة الذرية التي في حوزتهم، بينما سيَسري القيد المتمثِّل في عدم القدرة على اختبار أسلحة جديدة على الجميع.

ومع ذلك، من الصعب على الولايات المتحدة وبريطانيا القَبولُ بهذا الاقتراح. وبالفعل عارَضتاه عند مناقشة الأمر في ربيع عام ١٩٥٧. ومنذ ذلك الحين والدعايةُ المتواصلة تزعمُ أن الإشعاع الذي يعقب التجاربَ النووية يشكِّل خطرًا داهمًا يقتضي وضعَ حدٍّ لها.

فالصحافة الأمريكية والأوروبية تتلقَّى باستمرار مادةً دعائية وفيرة من وكالات وهيئات الطاقة الذرية الحكومية والعلماء الذين يشعرون بقوةٍ بضرورةِ إبداء دعمهم لهذا الرأي.

ومن بيانٍ صادر عن اللجنة الفرعية للوكالة الأمريكية للطاقة الذرية؛ أقتبسُ العبارات التالية:

> من المستحسَن، في إطارِ المتطلبات العِلمية والعسكرية، أن يتمَّ الحدُّ من التجارِب النووية إلى أقصى حدٍّ. وينبغي اتخاذُ الخطوات الضرورية لتصحيحِ الالتباسِ الحاليِّ لدى عامة الناس. فالآثار الآنيَّة والمحتملة على الوراثة من جرَّاء الازدياد التدريجي للنشاط الإشعاعي في الهواء باقيةٌ ضمن الحدود المسموح بها. واحتماليةُ وجودِ أثرٍ ضارٍّ يعتقد الناسُ أنه خارج حدود السيطرة، له تأثير عاطفي قوي. فاستمراريَّة التجارِب النووية هي أمرٌ ضروري ومبرَّر في إطار مصالح الأمن القومي.

والمقصود بعبارة «الالتباس لدى عامة الناس» هو حقيقة أن الناس يزدادون وعيًا بالمخاطر الناجمة عن التجارب النووية.

إن المنطقَ المحتملَ وراء العبارة الغامضة أن «الآثار على الوراثة من جراء الازدياد التدريجي للنشاط الإشعاعي في الهواء باقيةٌ ضمنَ الحدودِ المسموحِ بها»، هو أن عددَ الأطفال الذين سيولَدون مُشوَّهين — نتيجةً للضرر الذي يلحق بالخلايا التناسلية — يفترض أنه لن يكون كبيرًا بما يكفي لتبرير وقف التجارِب.

يعبِّر عن رؤية العلماء الذين يشعرون بضرورةِ دعمِ الحدِّ من خطر النشاط الإشعاعي لما يعتقدون أنها النِّسَب الصائبة، أحدُ علماء أوروبا الوسطى، الذي اختتم خُطبةً له حول هذا الموضوع بالكلمات الجريئة والتنبؤية التالية:

> إذا أُجرِيَت الاختبارات بالوتيرةِ نفسِها كما في السنوات القليلة الماضية، فإن التسمُّم الإشعاعي سيكون أقوى أربعة أضعاف في عام ١٩٨٣ مما هو عليه الآن، وبنحوِ ستةِ أضعافٍ في عام ٢٠١٠. حتى هذه القوة ستكون ضئيلةً مقارنةً بالإشعاع الطبيعي. ويمكن القول بصورةٍ قاطعة إن الخطرَ المحدِقَ بالبشرِ المنخرطين في التجارِب النووية محدود. هذا لا يعني عدمَ وجود أي خطر. وفي هذا السياق أودُّ أن أقتبس كلمات الفيزيائي الأمريكي وعضوِ هيئة الطاقة الذرية، د. ليبي: «إن خطر التسمُّم الإشعاعي يجب أن يكون متوازنًا في مواجهة الخطر

الذي سيتعرَّض له العالمُ الحر بأكمله، إذا تم التخلي عن التجارب النووية قبل التوصُّل إلى اتفاقيةٍ دوليةٍ آمنةٍ لنزع السلاح. فالتجارب ضرورية إذا أرادت الولاياتُ المتحدة ألا تتخلف عن رَكْب تطوير الأسلحة النووية.»

وفي إطار حمْلة التطمينات المستمرَّة، ذهب فيزيائيٌّ نووي أمريكي بارز إلى حدِّ الإعلان عن أن إجمالي عدد أقراص الساعات المضيئة في العالم يُشكل خطرًا أكبرَ من التساقط الإشعاعي للتجارب النووية حتى الآن.

وتتوقَّع الدعاية المُطمئِنةُ الكثيرَ من الأنباء السارة عن نجاح العلم في تصميمِ النموذج الأوَّلي لقنبلةٍ هيدروجينية تُنتج موادَّ إشعاعيةً خطرةً أقلَّ بكثير من تلك المعتادة. ويُطلق على القنبلة الجديدة «القنبلة الهيدروجينية النظيفة». وبذلك ينبغي أن يحمل النوع القديم من الآن فصاعدًا اسمَ القنبلة القذرة.

تختلف القنبلة الهيدروجينية النظيفة عن الأخرى في وجودِ غِلافٍ مصنوع من مادةٍ ما لا تُطلق كمياتٍ هائلةً من العناصر المشعَّة عند درجات الحرارة الانفجارية الشديدة، على عكس اليورانيوم ٢٣٨. وهذا هو سببُ كونها أقلَّ ضررًا من حيث النشاطُ الإشعاعي. غير أنها أيضًا أقلُّ قوة.

إن القنبلة الهيدروجينية الجديدة التي يُشاد بها أشدَّ الإشادة — وليكن ذِكرُنا لذلك عابرًا — نظيفةٌ نسبيًّا فحسب. فزنادُها عبارة عن قنبلةِ يورانيوم مصنوعةٍ من اليورانيوم ٢٣٥ الانشطاري، وهي قنبلة ذرية تُعادل في قوَّتها قوةَ تلك التي أُسقِطَت على هيروشيما. تُنتج هذه القنبلة، عندما تنفجر، نشاطًا إشعاعيًّا أيضًا، كما تفعل النيوترونات التي تنبعث بأعدادٍ كبيرة عند التفجير.

في إحدى الصحف الأمريكية في مطلع عام ١٩٥٨، راح د. إدوارد تيلر، أبو القنبلة الهيدروجينية القذرة، يتغنَّى بالحرب النووية الرائعة التي من المقرَّر أن تُشَنَّ كليةً بالقنابل الهيدروجينية النظيفة. ويُصرُّ على مواصلة التجارب، لإتمام هذه القنبلة المثالية على نحوٍ متقَن: «إن إجراء المزيد من التجارِب سيضعُنا في موقفٍ يسمح لنا بمحاربةِ آلةِ حربِ خُصومنا، مع حماية المارَّة الأبرياء في الوقتِ نفسِه. فالأسلحة النظيفة من هذا النوع سوف تحدُّ من الخسائر غيرِ الضرورية في أي حرب مستقبلية.»

وبالطبع، لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفييتي يُفكران في إنتاج هذه القنبلةِ الأقلِّ فاعليةً لاستخدامها في أي حربٍ محتملة. فقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في الآونة الأخيرة أن تعريضَ مناطقَ بأكملها للإشعاع قد أصبح سلاحًا هجوميًّا جديدًا.

إن القنبلة الهيدروجينية النظيفة للعرض فحسب، وليست للاستخدام. لقد ظهرت هذه القنبلة لحثِّ الناس على الاعتقاد بأن التجارِب النووية المستقبلية سيعقبها إشعاعٌ أقلُّ وأقل، وأنه لا يوجد حُجة تُبرِّر معارضة استمرار التجارب النووية.

إن أولئك الذين يعتقدون أن الخطر الناجم عن التجارب النووية خطرٌ ضئيل يأخذون في الاعتبار، في المقام الأول، الإشعاعَ الجوي؛ ليُقنعوا أنفسهم بأننا لم نبلغ حدَّ الخطر بعد.

ومع ذلك، لا يمكن الركون إلى نتائجِ حِساباتهم كما يودُّون الاعتقاد بذلك. فعلى مرِّ السنين كان ثَمة اضطرارٌ إلى تقليلِ الحدِّ المسموح للإشعاع مراتٍ عدة. ففي عام ١٩٣٤، كان الحد يبلغ ١٠٠ وحدةِ إشعاع في العام. وفي الوقت الراهن تحدَّد رسميًّا بخمس وحدات. بل ويصل إلى أقل من ذلك في العديد من البلدان. ويعتبر د. لوريستون تايلور (من الولايات المتحدة الأمريكية)، الذي يعدُّ حجةً في مجال الحماية من الإشعاع، يعتبر، مع آخرين، أن مسألةَ وجودِ ما يُسمَّى بـ «القدْر غير الضار» من الإشعاع من عدمها مسألةٌ مفتوحة. ويعتقد أننا لا يسَعُنا إلا الحديثُ عن قدْرٍ من الإشعاع نعتبره نحن قدْرًا مسموحًا به.

دائمًا ما يتم إخبارنا بشأنِ وجود «قدْر مسموح من الإشعاع». فمَن سمح به؟ ومَن ذا الذي يملك أيَّ حق ليسمح به؟

عند الحديث بشأن خطورة الإشعاع، لا بد ألَّا نأخذ في الاعتبار فقط الإشعاعَ القادم من الخارج، بل أيضًا ذلك الذي ينبعث من العناصرِ المشعَّة في أجسامنا.

ما مصدرُ هذا النشاط الإشعاعي؟

إن العناصر المشعَّة التي تنبعث في الجو عبْر التجارب النووية لا تبقى هناك بصورةٍ دائمة. فهي تتساقط على الأرض في صورةِ أمطارٍ مشعَّة وثلوجٍ مشعة. وتخترق هذه العناصرُ النباتاتِ عبْر الأوراق والجذور وتبقى هناك. ونحن نمتصُّها عبر النباتات عن طريقِ شربِ حليبِ الأبقارِ أو تناوُل لحوم الحيوانات التي تغذَّت على هذه المزروعات. كما أن المطرَ المشعَّ يُصيب ماء الشرب.

يحدث التسمُّمُ الإشعاعيُّ الأشدُّ قوةً في المناطق الواقعة بين خطَّي عرض ١٠° و٦٠° الشماليَّين؛ نظرًا إلى التجارب النووية العديدة التي أُجريت تحديدًا في خطوط العرض هذه من قِبَل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

لا تُوزَّع العناصر المشعَّة التي تمتصها أجسادنا عبر السنين على نحوٍ متساوٍ في النسيج الخلوي، بل تترسَّب وتتراكم في نقاطٍ معينة. ومن هذه النقاط يتخذُ الإشعاع الداخلي مكانًا

له، مسببًا إصاباتٍ لا سيما للأعضاء الضعيفة. وما يفتقر إليه هذا النوع من الإشعاع في القوة، يُعوَّض عنه من خلال مُثابرته واستمراره، والعمل كما يجب ليلًا ونهارًا لسنوات.

من الحقائق المعروفة جيدًا أن من أكثر العناصر خطورةً وانتشارًا التي تمتصها أجسادُنا عنصرَ السترونتيوم ٩٠. فهو يُختزَن في العظام ومن هناك يبعث أشعَّتَه إلى خلايا النخاعِ العظميِّ الأحمر، حيث تتكوَّن الكُرَيات الحمراء والبيضاء. ويترتَّب على ذلك الإصابةُ بأمراض الدم، المميتة في أغلب الحالات. وتتَّسم خلايا الأعضاء التناسلية بحساسيةٍ خاصةٍ تجاه هذا العنصر. فحتى الإشعاع الضعيف نسبيًّا قد يؤدي إلى عواقبَ وخيمة.

أما الجانب الأكثر سوءًا لكلٍّ من الإشعاع الداخلي والخارجي، فهو أنه قد تمضي سنواتٌ قبل أن تظهر التَّبِعات الخبيثة لهما. فالواقع أن الشعورَ بآثارهما لا يبدأ في الجيل الأول، ولا الجيل الثاني، بل في الأجيال التالية. فسيشهد جيلٌ بعد جيل، ولقرون مقبلة، ميلادَ عددٍ متزايد باستمرارٍ من الأطفال بإعاقات ذهنية وجسدية.

إن القول الفصل بشأنِ مخاطرِ التجارِب النووية ليس لعالِم الفيزياء، الذي يختار الأخذ في الاعتبار الإشعاعَ القادمَ من الجو فحسب. فهذا الحق يُعزى إلى علماء الأحياء والأطبَّاء الذين درَسوا الإشعاع الداخلي والإشعاع الخارجي على حدٍّ سواء، وأولئك الفيزيائيِّين الذين يَلفِتون الانتباه إلى الحقائق التي أرساها علماءُ الأحياء والأطباء.

جاءت الضربة القاضية للدعاية المطمئنة مع الإعلان الموقَّع من قِبَل ٩٢٣٥ عالِمًا من جميع الدول، والمسلَّم يدًا بيدٍ من العالِم الأمريكي الشهير د. لينوس بولينج إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، في ١٣ يناير ١٩٥٨. فقد أعلن العلماء أن النشاط الإشعاعي الذي ينشأ تدريجيًّا عن التجارِب النووية يُشكِّل خطرًا بالغًا على أنحاء العالَم كافَّة، ويُعد خطيرًا للغاية؛ لأن عاقبته ستكون عددًا متزايدًا من الأطفال المشوَّهين في المستقبل. ولهذا السبب، طالبوا باتفاقٍ دولي يضع حدًّا للتجارب النووية.

لم تَعُد الدعاية من أجل مواصلة التجارب النووية قادرةً على ادعاء أن العلماء غير متفقين بشأن مسألةِ خطرِ الإشعاع؛ ومن ثم ينبغي انتظارُ قرار الهيئات الدولية، والامتناع عن إثارة فزع العامة بالقول إن الإشعاع يمكن أن يُشكِّل خطرًا فعليًّا تتزايد حِدَّته كل يوم.

سوف تستمرُّ هذه الدعاية في ترسيخ هذا التوجُّه في صحفٍ بعينها. ولكن الحقيقة بشأنِ خطرِ التجارب النووية تمضي معها بثبات جنبًا إلى جنب، مؤثِّرةً على شريحةٍ متزايدة باستمرار من الرأي العام. وعلى المدى البعيد، حتى أكثر الدعاية المنظمة فاعلية لن تَقْوى على فعل شيء في مواجهة الحقيقة.

لعل أحدَ الجوانب الغامضة للدعاية من أجل مواصلة التجارب النووية هو تجاهُلها التام للآثار الضارة لهذه التجارب على أجيال المستقبل التي ستكون، وَفقًا لعلماء الأحياء والأطباء، نتيجةً للإشعاع الذي نتعرَّض له.

وقد نجح الإعلانُ الموقَّع من قِبَل ٩٢٣٥ عالمًا في التأكيد على هذا الخطر.

لا يجب أن نكون مسئولين عن ولادةِ آلاف الأطفال في المستقبل يُعانون أخطرَ الإعاقات العقلية والجسدية؛ لأننا ببساطة لم نُولِ اهتمامًا كافيًا لهذا الخطر. أولئك الذين لم يسبق لهم الوجود عند ميلاد طفل مشوَّه، ولم يَشهدوا مطلقًا ما أحاط بأمِّه من يأسٍ وبؤس، هم فقط مَن يَجرُءون على ادِّعاء أن المخاطرة التي ينطوي عليها الاستمرارُ في التجارب النووية هي مخاطرةٌ لا بد من خوضها في ظل الظروف الراهنة. ويُطلِق عالِمُ الأحياء والوراثة الفرنسيُّ الشهير جان روستان، على الاستمرار في التجارب النووية «الجريمة الممتدَّة آثارها إلى المستقبل». والمهمة مُلقاةٌ على عاتق النساء خصوصًا في منع هذه الخطيئة في حق المستقبل. عليهن أن يرفعنَ أصواتهن ضد ذلك الخطر بطريقةٍ من شأنها أن تَلقى آذانًا مصغِيةً.

من الغريب أنه حتى الآن لم يُشدِّد أحدٌ على أن مسألةَ توقُّفِ التجارب النووية أو استمرارِها لا تخصُّ القُوى النووية وحدَها. مَن الذي يمنح هذه الدول حقَّ تجريبِ أسلحةٍ تنطوي على أشدِّ المخاطر فتكًا على العالم بأسرِه في وقت السِّلم؟ ماذا لدى القانون الدولي — الذي تُمجِّده الأمم المتحدة ويحظى بأقصى آيات الإشادة والإطراء في عصرنا — ليُدلِيَ به في هذا الصدد؟ هل لم يَعُد ينظر إلى العالم من بُرجِه العاجيِّ؟ إذن لا بد من إعادته من جديدٍ إلى العالم حتى يُمكن أن يُواجهَ الحقائق ويقوم بواجبه وفقًا لذلك.

سيكتشفُ القانون الدولي في الحالِ الحالةَ المزريةَ لليابان، التي تُعاني أشدَّ المعاناة من آثار التجارب النووية. فالسُّحب المشعَّة التي نجمَت عن التجارب السوفييتية في شمال شرق سيبيريا وكذلك التي نجمت عن التجارِب الأمريكية في جزر بيكيني المرجانية في المحيط الهادئ حمَلَتها الرياح إلى اليابان. وهذا التسمُّم الإشعاعي الناتج هو أسوأ ما يمكن أن يحدث. وصار هطولُ أمطارٍ مشعَّة أمرًا شائعًا ومألوفًا تمامًا. والتسمُّم الإشعاعي للتربة والمزروعات قويٌّ للغاية حتى إنه فرَض على السكان في مختلف المناطق الامتناعَ عن استخدام مَحاصيلهم للغذاء. ولكن لا بديلَ لهم سوى تناول الأرُز الملوَّث بعنصر السترونتيوم، وهو

عنصر يُشكِّل خطورةً لا سيما على الأطفال. وكذلك المحيط الذي يُحيط باليابان يكون مشعًّا في بعض الأحيانِ إلى حدٍّ خطير؛ ومن ثَم يصبح مصدرُ الإمداد الغذائي للبلاد — الذي تلعب فيه الأسماكُ دائمًا دورًا مهمًّا — مهدَّدًا بسبب القدْر الكبير من الأسماك المشعَّة غير الصالحة للاستهلاك.

ونظرًا إلى أن كلَّ تجرِبة نووية جديدة تَزيد الموقفَ سوءًا، كانت الحكومة اليابانية، عند سَماعها عن مخطَّطاتٍ لتجارِبَ جديدةٍ على شمال أو جنوب اليابان، تُقدِّم نداء بلادها العاجل في واشنطن دي سي أو موسكو، راجيةً من السلطات الأمريكية أو السوفييتية التخلِّي عن مُخططاتهما. وكان الجواب دائمًا واحدًا؛ إذ يُعربون عن أسَفِهم لعدم وجودِ مجالٍ للقيام بذلك في ظل عدمِ توصُّل القُوى بعد إلى اتفاقٍ في هذا الصدد. ومؤخرًا في ٢٠ فبراير ١٩٥٨، حدث هذا مرةً أخرى في عاصمة إحدى القوى النووية.

دائمًا ما نعلم بشأن هذه النداءات ورفضِها من خلالِ فِقراتٍ صغيرة في الصحف، مثل أي خبرٍ آخَر. فالصحافة لا تُزعجنا بالافتتاحيات التي تَلفت انتباهَنا وتُطلِعُنا على ما وراء مثلِ هذه الأخبار؛ كالمأساة التي يعيشها الشعبُ الياباني. وبذلك نكون نحن والصحافة متَّهَمين بانعدام الرحمة. غير أن المذنب الأكبر هو القانون الدولي، الذي التزم الصمتَ واللامبالاة بشأن هذه المسألة عامًا بعد عام.

حان الوقت لكي نُدرك أن مسألة استمرار التجارب النووية أو توقُّفها مسألةٌ ملحَّة بالنسبة إلى القانون الدولي. فالبشرية في خطرٍ بسبب التجارب النووية. والبشر يُصرون على ضرورةِ توقُّفها، ولهم كل الحق في ذلك.

إذا كان لا يزال متبقِّيًا في حضارةِ عصرنا أيُّ شيء حي من القانون الدولي، أو إذا كان ينبغي أن يُعاد تأسيسه، فإن على الدول المسئولة عن التجاربِ النوويةِ التخلِّي عن تلك التجارب على الفور، دونما أن تجعلَ توقُّفها ذاك متوقفًا على اتفاقٍ لنزع السلاح. فهذا الأمر لا علاقة له بنزع السلاح. فالدول المعنيَّة ستُواصل امتلاك تلك الأسلحة التي تمتلكها الآن.

ليس هناك وقتٌ لنُضيعه. فالتجارب الجديدة التي تَزيد الخطرَ يجب ألا يُسمَح لها بأن تحدث. ومن المهم أن ندرك أن الخطرَ سيتزايد خلال السنوات المقبلة حتى من دون تجاربَ جديدة؛ فجزءٌ كبير من العناصر المشعة التي قُذِفت في الغلاف الجوي وفي طبقة الاستراتوسفير خلال التَّجارب النووية لا يزال هناك. وسيسقط بعد عدة سنوات فقط، ربما بعد خمسة عشر عامًا.

إن التخلِّيَ الفوريَّ عن إجراء المزيد من التجارب سوف يخلق أجواءً مواتيةً لإجراء محادثات بشأنِ حظرِ استخدامِ الأسلحة النووية. وحينما تُتخَذ هذه الخطوة ذات الضرورة الملحة، يمكن لمثل هذه المفاوضات أن تتمَّ في سلام.

إن استعداد الاتحاد السوفييتي الآن للتخلي عن إجراء المزيد من التجارِب أمرٌ على جانبٍ كبير من الأهمية. وإذا تمكَّنتْ كلٌّ من بريطانيا والولايات المتحدة من التوصُّل إلى هذا القرارِ العقلاني ذاتِه الذي يُطالب به مِن قبلُ القانونُ الدولي، فسوف تتحرَّر الإنسانية من الخوف من أن يكون وجودها مهدَّدًا في ظل تزايد التسمُّمِ الإشعاعي للهواء والتربة الناجمِ عن هذه التجارب النووية.

الفصل الثاني

خطرُ الحرب الذرية

علينا اليوم أن نتصوَّر التهديدَ الذي تُشكِّله احتمالية اندلاع حرب نووية بين روسيا السوفييتية والولايات المتحدة. وهي حربٌ لا مجالَ لتجنُّبها إلا إذ قررَت القوتان التخليَ عن الأسلحة الذرية.

كيف نشأ هذا الوضع؟

في العام ١٩٤٥، أنتجَت الولايات المتحدة قنبلةً ذريةً باليورانيوم ٢٣٥. وفي السادس من أغسطس ١٩٤٥، أُطلِقَت هذه القنبلةُ على هيروشيما، وفي التاسع من أغسطس أُلقيت على ناجازاكي.

أدَّى امتلاكُ أمريكا مثلَ هذه القنبلة إلى منحِها ميزةً عسكرية على غيرها من الدول الأخرى.

في يوليو من عام ١٩٤٩، امتلك الاتحاد السوفييتي أيضًا قنبلةً من هذا القبيل. وكانت قوَّتُها مساويةً لتلك التي جلَبَتها أمريكا إلى الوجود بين عامَي ١٩٤٦ و١٩٤٩. وهكذا كان السلام بين هاتين القوتين قائمًا على أساسِ الاحترامِ المتبادَل لقنبلةِ الدولةِ الأخرى.

في الثالث من أكتوبر عام ١٩٥٢، فجَّرت إنجلترا قنبلتها الذرية الأولى على جزيرة مونتيبيلو، على الساحل الشمالي الغربي لأستراليا.

بعد ذلك، ولضمان الحصولِ على ميزةٍ ما، اتخذَت الولايات المتحدة القرارَ بدعوة د. إدوارد تيلر لتصنيع القنبلة الهيدروجينية. وكان متوقَّعًا أن تتجاوز هذه القنبلةُ الهيدروجينية قوةَ قنبلة اليورانيوم بعدة أضعاف. وأُطلقت هذه القنبلة للمرة الأولى في مايو ١٩٥١، في إنيويتوك على جزيرة إيلوجلاب المرجانية الواقعة بالمحيط الهادئ، في أكتوبر من عام ١٩٥٢. وفي مارس ١٩٥٤، وفي جزر بيكيني، إحدى المجموعات الواقعة

على جزر مجموعة جزر المارشال في المحيط الهادئ، انفجرَت القنبلة الهيدروجينية المتقَنة الصنع. وتبيَّن أن القوة الفعلية للانفجار كانت أقوى بكثيرٍ مما كان متوقعًا في البداية على أساس الحسابات.

ولكن في الوقتِ ذاتِه الذي بدأت فيه الولايات المتحدة، بدأ الاتحاد السوفييتي أيضًا في إنتاجِ قنابلَ هيدروجينية، وانفجرَت أول قنبلة منها في ١٢ أغسطس ١٩٥٣. حققت كلتا القوتين تقدُّمًا في آنٍ واحد. (اخترعت الولايات المتحدة القنبلة الذرية خلال الحرب العالمية الثانية، وعملَت فيما بعدُ على مبادئ تصنيع الصواريخ التي خدمت ألمانيا في تلك الأيام).

لم تَعُد الحرب تعتمد على مَقْدرة الطائرات الجوية القوية على حمل القنابل إلى أهدافها. فقد صار هناك الآن صواريخُ موجَّهةٌ يمكن إطلاقُها من نقطةِ انطلاقِها وتوجيهُها بدقةٍ إلى هدفٍ بعيد. تُطلق القذائف التي تحملها هذه الصواريخ بواسطةِ وَقود تُطوَّر فاعليته وكفاءته باستمرار. والقذيفة التي يحملها الصاروخ يمكن أن تكون قذيفةً عادية أو قذيفة تحوي رأسَ قذيفة يورانيوم أو رأس قنبلة هيدروجينية.

يُقال إن الاتحاد السوفييتي يمتلك صواريخَ يصل مداها إلى أكثرَ من ٦٢٥ ميلًا، ولها مدًى محتملٌ يصل إلى أكثر من ١١٠٠ ميل.

ويُقال إن الولايات المتحدة تمتلك صواريخَ يصل مداها إلى ١٥٠٠ ميل.

لا يمكن الجزمُ بما إذا كان هناك ما يُسمَّى بالقذيفة الصاروخية العابرة للقارات بمدًى يصلُ إلى ٥٠٠٠ ميل. ويُعتَقد أن مشكلةَ إنتاجها في طريقها إلى الحل، وأن كلًّا من الشرق والغرب منشغل بإنتاجها.

وعلى الرغم من أنه ليس معروفًا بعدُ أن الصاروخ العابر للقارات قد اكتمل تصنيعه، فإن على أمريكا أن تستعد لإطلاق مثل هذه القذيفة عن طريق الغواصات إلى مدًى بعيد داخل البلاد. فهذه الصواريخ تنطلق بسرعة هائلة. ومن المتوقَّع ألا يستغرق الصاروخُ العابرُ للقارات أكثرَ من نصف الساعة لعبور المحيطِ بحمولةِ قنبلة يتراوحُ وزنها من طنٍّ إلى خمسة أطنان.

كيف لحربٍ ذريةٍ أن تُدار اليوم؟ في البداية هناك ما يُسمَّى الحرب المحلية، ولكنَّ ثمَّة اختلافًا طفيفًا اليوم بين الحرب المحلية والحرب العالمية. فالقذائف الصاروخية التي ستُستخدم يصل مداها إلى ١٥٠٠ ميل. فلا ينبغي الاستهانة بالدمار، حتى لو كان ناتجًا عن قنبلةٍ كالتي أُلقِيَت على هيروشيما، فضلًا عن قنبلة هيدروجينية.

من الصعبِ التنبؤ بتخلِّي عدوٍّ عن استخدام القنابل الذرية، أو القنابل الهيدروجينية الهائلة الأكثرِ إتقانًا، على المدن الكبرى من البداية. فالقنبلة الهيدروجينية ذات قوة أكثر تطورًا من القنبلة الذرية بألفِ ضعف.

ولذلك فمن الواردِ تمامًا أن تُستخدم كلٌّ من القذائف الصاروخية وقاذفات القنابل الضخمة معًا في الحروب الذرية مستقبلًا. فالقذائف الصاروخية لن تحلَّ محل قاذفات القنابل، بل بالأحرى ستُكملها.

سوف يصل مدى التأثير المباشر للقنبلة الهيدروجينية إلى عدة أميال. وستبلغ الحرارة ١٠٠ مليون درجةٍ مئوية. لك أن تتخيَّل الكمَّ الهائل من قاطني المدن الذين سيَلحقُ بهم الدمارُ بفعل ضغط الانفجار، وتطايُر شظايا من الزجاج، والحرارة واللهب، والموجات المشعَّة، حتى لو لم يستغرق الهجوم إلا مدة قصيرة. فالتلوُّث المشعُّ القاتل، الناتج عن الانفجار، سيصل مداه إلى نحو ٤٥٠٠٠ ميل مربَّع.

قال أحدُ جنرالات الولايات المتحدة لبعض أعضاء الكونجرس: «إذا أُلقيت مائةٌ وعشرُ قنابل هيدروجينية على الولايات المتحدة الأمريكية يفصل بين كلٍّ منها عشرُ دقائق، فستضمُّ قائمة الخسائر نحوَ سبعين مليون نسمة، بالإضافة إلى بضعة آلاف من الأميال المربَّعة ستكون بلا فائدةٍ لجيلٍ بأكمله. إن دولًا مثل إنجلترا، وألمانيا الغربية، وفرنسا، يمكن إبادتها بخمس عشرة إلى عشرين قنبلة هيدروجينية.»

وقد أشار الرئيس الأمريكي أيزنهاور عقبَ مشاهدةِ مناوراتٍ تحت هجوم ذري، إلى أن التدابير الدفاعية في الحرب الذرية مستقبلًا تُصبح عديمة الجدوى. ففي هذه الظروف كلُّ ما يمكن أن يفعله المرء هو الصلاة.

في الواقع لا يوجد الكثيرُ مما يمكن القيام به في ضوءِ هجومٍ بالقنابل الهيدروجينية سوى نُصح الجميع بالاختباء خلفَ أسوارٍ قويةٍ جدًّا من الحجر أو الأسمنت، والانبطاح أرضًا، وتغطية الجزء الخلفي من رءوسهم وأجسامهم، إن أمكَن، بالقماش. وبهذه الطريقة، قد يكون من الممكن الإفلاتُ من الفناء والموت بالإشعاع. وسيكون لزامًا أن يُقدَّم لهؤلاء الناجين طعامٌ وشرابٌ لم يلوِّثهما الإشعاعُ، ونقلُهم بعيدًا عن المنطقة المشعَّة.

من المستحيلِ إقامةُ أسوارٍ بهذا السُّمك لسكانِ مدينة كاملة. فمن أين لنا بالمواد والموارد؟ وكيف سيكون لدى السكان حتى الوقتُ للفرار؛ التماسًا للأمان في مثل هذه الحصون؟

في حربٍ ذرية، لن يكون هناك منتصرٌ ولا مهزوم. ففي أثناءِ قصفٍ كهذا سيُعاني كلا الجانبين المصيرَ نفسَه. سيحلُّ دمارٌ متواصل، فلا هدنة أو مقترحات سلام يمكنهما أن يضعا حدًّا له.

عندما يتعامل الناس مع الأسلحة الذرية، لا يمكن لأحدٍ أن يقول للآخر: «الآن يجب أن يُحسَم القتال»؛ بل فقط «الآن نريد أن ننتحر معًا، مُلحِقين الدمارَ أحدنا بالآخر على نحوٍ متبادَل ...»

قال عضوٌ برلماني إنجليزي بمنطقٍ وجيه: «إن مَن يستخدم الأسلحة الذرية يُصبح عُرضة لمصير النحلة، أعني أنها عندما تلدغ، سوف تَهلِك حتمًا كونها استفادت من لدغتها»، ومَن يستخدم الأسلحة الذرية للدفاع عن الحرية سيخضع لمصيرٍ مماثل.

إن أولئك الذين يقودون حربًا ذرية من أجل الحرية سيموتون، أو سيُنهون حياتهم على نحوٍ مأساوي. وبدلًا من الحرية سيجدون الدمار. فالسُّحبُ المشعَّة الناجمة عن حربٍ ما بين الشرق والغرب سيكونُ من شأنها تعريضُ البشرية أينما كانت للخطر. ولن تكون ثمةَ حاجةٌ إلى استخدام المخزون المتبقِّي من القنابل الذرية والهيدروجينية. (إذ يوجد منها نحو ٥٠٠٠٠ قنبلة.)

لذلك فالحرب الذرية هي أكثرُ الأعمال حماقةً وجنونًا التي يمكن أن تحدث على الإطلاق. ولا بد من منعها بأي ثمن.

ومما يُؤسَف له أن حربًا باردةً قد تصير حربًا ذرية. وهذا الخطر يتعاظم اليوم أكثرَ مما كان عليه في أيِّ وقتٍ مضى بسبب إمكانية استخدام الصواريخ البعيدة المدى.

في الماضي، تمسَّكَت الولايات المتحدة بمبدأ الانفراد بامتلاك الأسلحة الذرية، فضلًا عن الاتحاد السوفييتي. فلم يكن هناك أيُّ ميزة في إمداد الدول الأخرى بالقنابل الذرية والهيدروجينية؛ نظرًا إلى عدم درايتهم بما عساهم أن يفعلوا بها. ولكن مع مجيء قذائفَ صاروخيةٍ من نوعٍ أصغر وذات مدًى أبعد، فإن الوضعَ آخذٌ في التغيُّر. فاستخدام هذه الأسلحة الصغيرة أمرٌ ممكن بالنسبة إلى الدول الأصغر المتحالفة مع أمريكا. وهكذا تكون الولايات المتحدة قد حادت عن مبدئها بشأن عدم وضع الأسلحة الذرية في أيدي الدول الأخرى، وهو القرار الذي يحمل عواقبَ وخيمة.

على الجانب الآخر، من المفهوم أن أمريكا ترغبُ في تزويد دولِ حِلْف شمال الأطلسي (الناتو) بمثل هذه الأسلحة الجديدة؛ للدفاعِ ضدَّ الاتحاد السوفييتي. فوجود مثل هذه

الأسلحة يُشكِّل تهديدًا جديدًا للاتحاد السوفييتي، مما يُمهِّد الطريق لاندلاعِ حربٍ ذرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على الأراضي الأوروبية. وهذا الوضع لم يكن موجودًا من قبل. فالاتحاد السوفييتي الآن يقعُ داخل نطاقِ هذه الصواريخِ من الأراضي الأوروبية — امتدادًا إلى موسكو ومدينة كارخوف — حتى ١٥٠٠ ميل.

يمكن استخدامُ الصواريخِ المتوسطةِ المدى لأغراضٍ دفاعيةٍ من جانب تركيا وإيران ضدَّ الاتحاد السوفييتي، حيث يُمكنهما اختراق الاتحاد السوفييتي بعمقٍ باستخدام مِثل هذه الأسلحة الممنوحة من أمريكا، وفي المقابل، قد يُضطرُّ الاتحاد السوفييتي بدوره إلى وضعٍ يكون عليه فيه الدفاعُ عن نفسِه.

قد تسعى كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الآن إلى إقامة تحالفات مع الشرق الأوسط، عبْر تقديمِ الدعمِ المالي لهذه الدول. وأي مشاحنات قد تحدث يمكن أن تبدأ سرًّا؛ فالأحداث المجهولة في الشرق الأوسط يمكن أن تُعرِّض السلام في العالم للخطر.

إن خطرَ اندلاعِ حربٍ ذريةٍ في ازديادٍ بفعل حقيقةِ أن لا تحذير سيُقدَّم عند نشوب حربٍ كهذه، والتي يمكن أن تنشأ من مجرَّدِ حادثٍ عارض. والطرَفُ الذي سيُهاجم أولًا ستكون له الأفضليةُ الأولى على الطرف الواقع عليه الهجوم، الأمر الذي سيُكبده على الفور خسائرَ ستحدُّ من مقدرته القتالية إلى حد كبير.

إن ضرورة وجود إنذار على مدار الساعة ضدَّ هجومٍ ما يحمل في طيَّاته خطرًا بالغًا بحدوثِ خطأ في تفسيرِ ما يظهر على شاشة الرادار، عندما يكون اتخاذ إجراءٍ فوريٍّ ضرورةً حتمية، مما يؤدي إلى نشوب حرب ذرية.

كان مَن لفَت الأنظارَ إلى هذا الخطرِ الجنرال الأمريكي كورتس لو ماي، حينما كان العالَم على شَفا وضعٍ كهذا في الآونة الأخيرة. فقد أشارت محطَّات رادار سلاح الطيران الأمريكي والقيادة الساحلية الأمريكية إلى أن اعتداءً بقاذفاتِ قنابل مجهولة في الطريق. وبناء على هذا التحذير، قرَّر الجنرال، الذي كان قائدًا لسلاح قاذفات القنابل الاستراتيجية، أن يأمر ببدءِ قصفٍ انتقامي. غير أنه تردَّد بعد ذلك إدراكًا منه لفداحةِ مسئوليته. وبعد مدةٍ وجيزة، اكتُشِف أن محطات الرادار قد ارتكبَت خطأً فنيًّا. ماذا كان سيحدث لو أن جنرالًا أقلَّ اتزانًا ورجاحةً كان في موقعه؟

من المحتمل أن تتزايدَ مثلُ هذه الأخطارِ مستقبلًا؛ نظرًا إلى وجود الصواريخ الصغيرة التي تمرُّ عبر الجو بسرعة هائلة، ومن الصعب تحديدُ هُويتها، ومِن ثَمَّ تصبح احتمالاتُ

الدفاع محدودةً للغاية. فمنظومة الدفاع ليس لديها سوى ثوانٍ فقط لتحديد الصواريخ التي تدنو، وشنِّ هجوم مضاد من خلال تفجير هذه الصواريخ قبل أن تتمكَّنَ من الوصول إلى أهدافها، وفي الوقت ذاته، إرسال قاذفات قنابل لتدمير المنصات التي أُطلِقت منها هذه الصواريخ.

إن مثل هذه القراراتِ لا يمكن أن تُترَك للدماغ البشري؛ لأنه يعمل ببطءٍ شديد. لا بد أن تُوكَل إلى الدماغ الإلكتروني. فإذا ظهر على شاشة الرادار أن صواريخ العدو في الطريق بالفعل، فإن الحسابات الخاصةَ ببُعدها ينبغي أن تتمَّ في جزءٍ من الثانية، بحيث يمكن البدء فورًا عن طريق إطلاق صواريخ دفاعية.

كل هذا يسير بصورةٍ تلقائية. ولعله إنجازٌ يُحسَب لنا أننا نعتمد الآن بالكامل على دماغ إلكتروني، وعلى الأخطاء والثغرات التي لا يمكن لأداةٍ كهذه أن تُعفَى منها. إن اتخاذ قرار عن طريق دماغ إلكتروني، وإن كانت أسرعَ، أمرٌ غير موثوق للدرجة مثل اتخاذ القرار بواسطة الدماغ البشري. ففي مرحلةٍ ما، قد تصبح الآلية المعقَّدة للدماغ الإلكتروني مَعيبة.

إن هذه التطوراتِ تُفْضي حتمًا إلى تفاقمِ الوضع. فعلينا أن نأخذ في الاعتبارِ حقيقةَ أن الولايات المتحدة قد تمضي قُدمًا في تزويد الدول الأخرى بالأسلحة الذرية، اعتقادًا منها أنها لن تستخدمها بأنانيةٍ أو دون حذَر. والقوتان النوويتان الأخريان لديهما الحريةُ في أن يَحذُوَا حذْوَها.

ومع ذلك، من يستطيع أن يضمنَ أن هذه الدول المفضَّلة التي تملك مثلَ هذه الأسلحة قد لا يكون من بينها مَن هي كالخراف السوداء التي تتصرَّف بمفردها، دون اعتبارٍ للتَّبِعات؟ مَن سيمنعُها؟ من يستطيع أن يجعلها تتخلَّى عن استخدام الأسلحة الذرية، حتى لو قرَّرت دولٌ أخرى اتخاذَ مثل هذا القرارِ بالإجماع؟ إن السد يختلُّ وربما ينهار.

وقد باتت هذه المخاوفُ حقيقيةً للغاية، وهو ما يتبيَّن من بيانٍ صدر في ١٣ يناير ١٩٥٨، نيابةً عن ٩٢٣٥ من علماء منظمة الأمم المتحدة بشأن وقفِ التجارِب الذرية. وفيما يلي إحدى النقاط التي تناولها بيانهم:

> ما دامت الأسلحة الذرية باقيةً في أيدي القُوى العظمى الثلاث، فإن التوصُّلَ إلى اتفاقٍ بشأن السيطرة عليها أمرٌ ممكن. أما إذا استمرت التجارب وامتدَّت

إلى بلدانٍ أخرى تمتلك أسلحةً ذرية، فإن المخاطر والمسئوليات فيما يتعلقُ باندلاع حربٍ ذرية تُصبح أعظم وأفدَح. إن الخطر الكامن في اندلاعِ حربٍ ذرية مستقبلًا يتعاظم ويشتدُّ؛ ما يجعل التخليَ الفوري عن الأسلحة الذرية يصبح ضرورة حتميَّة ومطلقة.

إن موقف الولايات المتحدة تجاه التخلِّي عن الأسلحة الذرية جديرٌ بالملاحظة. لا يمكن أن يكون هذا الموقف سوى أنها على قناعةٍ بأنها ينبغي أن تكون خارجةً عن القانون، ولكن في الوقتِ ذاتِه، في حالة عدم حدوث ذلك، فإنها تُناضل مع دولِ حلفِ الناتو الأخرى لكي تضعَ نفسها في أفضلِ وضعٍ عسكري. ومن ثَم تُصِرُّ أمريكا على أن الصواريخ التي تُقدِّمها إلى الدول الأخرى ينبغي أن تُقبل في أقربِ وقتٍ ممكن. وهي تسعى إلى اتخاذِ مثلِ هذا الوضعِ بُغْيةَ التمكُّن من حفظ السلام بترهيب خَصمِها. ولكنها ترى أن معظم دول حلف الناتو مترددةٌ في قَبول الأسلحة التي تُقدمها إليها؛ نظرًا إلى القوة المتزايدة للرأي العام المضاد.

سيكون من الأهمية بمكانٍ أن تتمكَّن الولايات المتحدة في هذا الوقت المصيري من اتخاذ قرارٍ مؤيد للتخلِّي عن الأسلحة الذرية من أجل القضاء على احتمالية نشوب حرب ذرية في النهاية. فنظرية السلام من خلال ترهيبِ خَصمٍ ما، بواسطة تعظيم التسلُّح، لن تُفضِيَ إلى شيء الآن سوى تصاعد خطر الحرب.

ثمَّة بصيصٌ من الضوء في نهاية النفق؛ ففي ديسمبر ١٩٥٧، قدَّم وزير الخارجية البولندي، راباكي، اقتراحًا بأن تُشكِّل تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والغربية منطقةً منزوعةَ السلاحِ الذرِّي. وهذا المقترَح حال قَبوله، وإمكانِ توسيع نطاق المناطق المنزوعة السلاح الذري لتشملَ الدول المجاورة، سيضمنُ الحفاظَ على السلام. وهكذا ستُصبح بداية النهاية للشبح الذي يُخيِّم على الاتحاد السوفييتي حقيقةً واقعة.

ثمَّة توافقٌ تام للرأي العام في أوروبا مع هذا الطرح المنطقي. فقد أصبح على قناعة، خلال الأشهر الأخيرة، بأن أوروبا لا يمكن بأيِّ حال أن تكون ساحةَ قتالٍ لحربٍ ذرية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. ولن يتزعزعَ عن هذه القناعة. لقد انقضى الزمن الذي يمكن فيه لدولةٍ أوروبية أن تُخطِّط سرًّا لترسيخِ نفسِها قوةً عُظمى من خلال

تصنيع الأسلحة الذرية لاستخدامها الخاصِّ فقط. ولما كان الرأيُ العام لن يَقبل مطلقًا بمثلِ هذا الإجراء، فسيصبح من غير المنطقي حتى الإعدادُ سرًّا من أجل تنفيذ خطةٍ كهذه.

كذلك ولَّى العصر الذي يستطيع فيه جنرالات حلف الناتو والحكوماتُ الأوروبية اتخاذَ القرار بشأن إنشاء مواقع إطلاق وتخزين الأسلحة النووية. لقد صارت مخاطرُ الحرب الذرية وعواقبها الآن هي القرارات التي لم تَعُد قراراتٍ سياسيةً بحتة، ولا يمكن أن تسريَ إلا بموافقة الرأي العام.

الفصل الثالث

المفاوضات على أعلى مستوًى

ما الموقفُ بشأن المفاوضات التي يُفترض أن تؤديَ إلى التخلِّي عن الأسلحة النووية؟

كثيرًا ما نقرأ ونسمع أن نجاحَ مؤتمر القمة المرتقَب يجب أن يعتمد كليًّا على أن تكون تفاصيلُه كافةً قد أُعدَّت سلفًا بأسلوبٍ دبلوماسي. والدبلوماسية المثلى تتمثَّل في الموضوعية. فالإعداد الملائم سيكون ملحوظًا وواضحًا (إذا كان النقد المحترم وحُسن الظن مسموحًا بهما) إذا عمد السياسيون وغيرهم من المعنيِّين بالأمر إلى تغييرِ أسلوبهم غير الدبلوماسي الحاليِّ في التعامل أحدهم مع الآخَر والعودة إلى النهج الدبلوماسي. فالكثير من التصريحات التي لا داعيَ لها، والتي تتَّسم بالتهوُّر والفظاظة والحماقة والعدائية تناقلَت بينهم، سواءٌ أكانت كتابةً أم قولًا، ولم تكن تصبُّ في صالح المناخ السياسي.

سيكون من الصواب إذا انتهى الأمر بتحاورٍ بين أولئك الذين لديهم السلطةُ لتحمُّل المسئولية؛ وليس أولئك الذين لديهم مجردُ سلطةٍ اسمية ولا يستطيعون التحرُّك قِيدَ أنملةٍ تتجاوز تعليماتهم.

سيكون من الصواب المضيُّ قُدمًا بالمؤتمر. فعلى مدارِ نحوِ أربعة أشهر، دارت أحاديثُ ومُكاتَبات بين الشرق والغرب دون أي نتائج تُذكَر فيما يتعلق بالتوصُّل إلى موعدٍ أو برنامج محدَّد. والرأي العامُّ في كلِّ مكان يجد صعوبةً في تقبُّل هذا الوضع، وبدأ في التساؤل عما إذا كان المؤتمر الذي يُعاني من أجل الخروج إلى الوجود ينطوي على أي قدرٍ من الأمل لتحقيق أي شيء حقًّا.

سيكون من الصواب عقدُ المؤتمر في مدينةٍ ما في دولةٍ أوروبية محايدة، كجنيف على سبيل المثال، كما حدث في عام ١٩٥٥.

سيكون من الصواب في هذا المؤتمر الاقتصارُ على مناقشةِ الأمورِ ذاتِ الصلة المباشرة بالتخلِّي عن الأسلحة النووية.

سيكون من الصواب ألا يحضر اجتماعَ القمةِ عددٌ أكبر من اللازم من الشخصيات. فقط الشخصيات الأبرز الممثِّلة للقُوى النووية الثلاث، بمشاركةِ خُبرائهم ومستشاريهم، هم مَن ينبغي أن يُشاركوا فيه.

كذلك يمكن السماح بالحضور لممثِّلي تلك الشعوب المعنيَّة بالقضايا النووية — مثل دول حِلف الناتو المرتبطة بأمريكا — إذ يمكنهم عندئذٍ الإدلاءُ برأيهم حول القرارات التي تحمل تَبِعاتٍ وخيمةً عليهم أيضًا.

إن مطالبةَ الشعوب الأخرى بأن تكون ممثَّلةً في القمة سيكون مجردَ تصرُّف تعسُّفي لا أكثر. إما أن يكون الجميعُ مؤهلًا للوجود هناك أو لا. علاوةً على ذلك، تُعلِّمنا التجرِبةُ أن الحضور الكبير غيرَ الضروري لا يجلب أيَّ فائدةٍ لأي مؤتمر.

لذلك، فإن مؤتمرَ القمةِ ليس دوليًّا أو شبهَ دولي بأي حال، على الرغم من أن قراراته تُشكِّل أهميةً كبرى للبشرية جمعاء.

إن القُوى النووية الثلاث هي من يجبُ أن تُقرِّر وبمفردها، في ضوء إدراكِها مسئوليتَها تجاه شعوبها ونحو البشرية بأسْرها، ما إن كانوا سيتخلَّون عن اختبار الأسلحة النووية واستخدامها أم لا.

أما فيما يتعلَّق بالتخطيط للمؤتمر، فالحيادية تُزكي ملاحظةً واحدة، وهي أن هذا التخطيط قد تمَّ حتى الآن بلا موضوعية، ومن ثَم لم يؤدِّ إلى أيِّ شيء. وهذا يقود إلى الاعتقاد بأن اجتماع القمة سيؤدِّي إلى المحصِّلةِ نفسِها إذا أُجري بالأسلوبِ ذاتِه.

أين يكمُن الاختلاف بين المتحيِّز والمنصِف، بين الملائم وغير الملائم في هذا الصدد؟ يكمُن الاختلافُ في الإجابةِ على السؤال فيما يتعلَّق بالأساس الذي تُقرِّر بموجبه القوى النوويةُ الثلاث ما إذا كانت ستتخلَّى عن اختبار الأسلحة النووية واستخدامها أم لا.

إن الجواب غيرَ الموضوعي على هذا السؤال هو أن القرار سيتوقَّف على التوصُّل إلى اتفاقٍ بشأن نزع السلاح من عدمه. وهذا منطقٌ زائف. فهو يفترض أنه كان يمكن أن يكون ثمة اتفاقٌ مقبول لكلٍّ من الشرق والغرب بشأنِ هذه القضية. ولكن المفاوضات السابقة أظهرَت أن هذا ليس متوقَّعًا؛ فقد تعثَّرَت منذ البداية لأن الشرق والغرب لم يتمكَّنوا من التوصُّل إلى اتفاقٍ حتى على الشروط التي ينبغي بموجبها إجراءُ مثل هذه المناقشات.

الإجراءُ المرتقَبُ ذاتُه بطبيعته ليس محايدًا. فهو يقوم على منطقٍ كاذب. إن القضيتين الأساسيتين لوجود البشرية — إيقاف التجارب والتخلُّص من الأسلحة النووية — لا يمكن أن يكونا قائمَين على تحقيق العناية الإلهية المعجزة السياسية المستحيلة التي تستطيع بمفردها ضمانَ عدم وجود اعتراض من أيٍّ من القُوى النووية الثلاث على اتفاق كامل بشأن نزع السلاح.

والحقيقة هي أن اختبار الأسلحة النووية واستخدامها يحملان في حدِّ ذاتهما الأسبابَ المطلقة التي تدعو إلى التخلُّص منها. والاتفاق المسبق على أي شروطٍ أخرى لا يمكن أن يعتدَّ به. فكلاهما له أشدُّ الضرر على حقوق الإنسان. يكمن ضرر التجارب في كونها تُضِرُّ بالشعوب البعيدة عن أراضي القوى النووية وتُهدد حياتهم وصحتهم، وهذا في وقت السلم؛ أما الحرب النووية، فيكمُن ضررها في النشاط الإشعاعي الناتج الذي سيجعل أراضيَ الشعوب غيرِ المشاركة في مثل هذه الحرب غيرَ صالحة للسُّكْنى. وستكون أكثرَ الوسائل حماقةً وقسوة إلى حدٍّ لا يمكن تصوره لتهديد وجود البشرية. وهذا هو السبب في أنها لا تجرؤ أن تُصبح حقيقة واقعة.

وتَدين القوى النووية الثلاث بالفضلِ لنفسِها وللبشرية في التوصُّل إلى اتفاقٍ على هذه الأساسيات المطلقة، دون تناول الشروط المسبقة أولًا.

لذا فالمفاوضات بشأن نزع التسليح ليست هي المدخلَ لمثل هذه الاتفاقية، بل حصيلتُها. فقد كانت النقطةُ التي بدأت منها هي التوصُّلَ إلى اتفاقٍ بشأن القضايا النووية، والهدف منها هو الوصول إلى النقطة التي يتعيَّن فيها على القُوى النووية الثلاث والشعوب المرتبطة بها الاتفاقُ على ضماناتٍ سيكون من شأنها السعيُ إلى تجنُّبِ خطرِ ظهورِ تهديدٍ ذي طبيعة غير نووية ليحلَّ محلَّ الخطر السابق. وكل شيء سيفعله الدبلوماسيون بموضوعيةٍ لإعداد المقدمات التمهيدية للمؤتمر سيحتفظ بمَغْزاه حتى إذا لم يكن سيستخدم قبل التخلِّي عن التجارب النووية، ولكن كنتيجةٍ لها.

حال التوصُّلِ إلى اتفاقٍ بشأن حظر الأسلحة النووية، فإن هذا بمفرده، دون أيِّ مفاوضات، سيؤدي إلى تحسُّنٍ كبير في الموقف السياسي؛ فنتيجةً لمثل هذا الاتفاق، سيُصبح الوقت والمسافة مجددًا حقائقَ في سياقهما الصحيح. فالأسلحة النووية تمنح الحربَ عن بُعد تأثيرَ الحرب عن قرب. فالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يُمكنهما على الرغم من المسافة الشاسعة التي تفصل بينهما، إبادةُ أحدهما الآخَر بالقذائف الذرية بطريقةٍ

مخيفةٍ وفي مدةٍ زمنية قصيرة كما لو كانا متجاورَين. أما وقد أصبحا جيرانًا، فهما في خوفٍ دائمٍ على حياتهم في كل لحظة.

ولكن إذا لم تَعُد الأسلحة النووية محلَّ نقاش، فإن الصواريخ والقذائف لن تُشكِّل الخطرَ المهلِكَ ذاتَه. فالقرب الذي يُهدِّد الوجودَ سيكون قد توقَّف عن أن يكون كذلك. إذا لم تَعُد الصواريخ أسلحةً نووية، فلن تعود أوروبا ساحةَ قتالٍ لحربٍ عن بُعد لها تأثيرُ الحرب عن قربٍ بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

إن الولايات المتحدة اليوم بمخزوناتها من الصواريخ النووية تُمثِّل قوةً عسكريةً عُظمى في أوروبا. وقد أصبحت أوروبا أرضًا وسيطةً بين أمريكا وروسيا، كما لو أن أمريكا أصبحت أكثرَ قربًا منها بفعل بعض الإزاحة لإحدى القارَّات. ولكن إذا لم تَعُد الصواريخ الذرية محلَّ نقاش، فإن هذا الوضع غيرَ الطبيعي سينتهي. فستصبح أمريكا مجددًا أمريكا قلبًا وقالبًا، وستعود أوروبا مجددًا أوروبا قلبًا وقالبًا، وسيعود المحيط الأطلسي مجددًا المحيط الأطلسي قلبًا وقالبًا.

وبهذه الطريقة، يمكن أن تبدأ النهايةُ للوجود العسكري للولايات المتحدة في أوروبا؛ ذلك الوجود الذي نشأ جرَّاء الحربَين العالميتين. والتضحيات الكبرى التي قدَّمتْها الولايات المتحدة من أجل أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، وفي السنوات التي تلَت ذلك؛ لن تُنسى، والمساعدة الكُبرى والمتنوِّعة التي تلقتها أوروبا منها، وما تَدين به لأوروبا جرَّاء ذلك؛ لن يُنسى. ولكن الوضع غير الطبيعي الذي خلَقَته الحربان العالميتان والذي أفضى إلى خلقِ وجودٍ عسكري مسيطِر في أوروبا، لا يمكن أن يستمرَّ إلى ما لا نهاية. لا بد أن ينتهيَ وجوده تدريجيًّا؛ من أجل أوروبا ومن أجل أمريكا على حدٍّ سواء.

الآن ستتعالى الأصوات المصدومة من الأطراف كافة. ماذا سيحدث لأوروبا المسكينة إذا لم تَعُد الأسلحة الذرية الأمريكية تُدافع عنها من الداخل ومن الخارج؟ ماذا سيحدث إذا سُلِّمت أوروبا إلى السوفييت؟ ألا ينبغي عليها إذن أن تكون مستعدةً للتخاذل والضعف في سجن شيوعيٍّ-بابلي لسنوات مديدة؟

ينبغي القول هنا إن الاتحاد السوفييتي ليس خبيثًا لدرجةِ أن يُفكِّر فقط بالانقضاض على أوروبا مع أول فرصةٍ تُتاح لها لكي يلتهمَها، وربما ليس بالحماقة لكي يُخفق في رؤيةِ ما إذا كانت هناك أيُّ ميزة لملء مَعِدته بهذه الوجبة العسيرة الهضم.

إن ما يتعيَّن على أوروبا والأوروبيِّين الاتفاقُ بشأنه هو أنَّ انتماءهم واحد، وأنهم متشاركون في السراء والضراء. وهذه حقيقة تاريخية جديدة لم يَعُد ممكنًا التغاضي عنها سياسيًّا.

ثمَّة عاملٌ آخرُ يجب الاعتراف به سياسيًّا، وهو أن المسألة لم تَعُد تتعلق بإخضاع الشعوب، بل بمعرفةِ كيفيةِ التناغُم معها عقليًّا وروحيًّا. وأوروبا القائمةُ على ذاتها ليس لديها ما يدعو إلى اليأس.

إن مباحثات نزع السلاح بين القوى النووية الثلاث يجب أن تُعنى بإيجاد ضمانات للتخلُّص الفعلي والكامل والنهائي للأسلحة النووية. كذلك يجب توقُّع مشكلةِ الرقابة الفعَّالة. وسيتعيَّن التوصُّل إلى اتفاقٍ متبادَل بشأن السماح للوكالات الدولية بالتفتيش على الأسلحة على التراب الوطني.

هناك مَن يتحدث عن منْحِ طائراتٍ تابعةٍ لقوة شرطية دولية الحقَّ في التحليق على ارتفاعاتٍ متوسطة ومرتفعة لأغراض التجسُّس. وهناك مَن يتساءل، إلى أيِّ مدًى ستكون دولةٌ ما على استعدادٍ لتُلزِم نفسَها بهذه الرقابة على أراضيها. فالحوادث المؤسفة يمكن أن تحدثَ بسهولةٍ في هذا الإطار. وماذا عن القُوى التي ينبغي أن يُعهَد لها بمثلِ هذه الرقابة الدولية؟ حتى أقصى رقابة دولية تصل إلى أبعد الأنحاء لن تكون قادرةً على تقديمِ ضمانٍ بأن هذه الثقة ستكون محقَّقةً في كل بلد وفي جميع الاتفاقيات. فالشرق والغرب، في النهاية، يعتمدان على افتراضِ قدْرٍ معيَّن من الثقة المتبادلة كلاهما في الآخر.

يَسري هذا أيضًا في شأنٍ آخر. فنتيجةً للتخلي عن الأسلحة النووية، ستكون القوةُ العسكرية للاتحاد السوفييتي، فيما يتعلَّق بأوروبا، أقلَّ تأثُّرًا من نظيرتها الأمريكية. فسيتبقَّى للسوفييت الفِرَقُ العسكرية العديدة المسلَّحة بالأسلحة التقليدية، التي من خلالها تستطيع بسهولة اكتساحَ دول حلف شمال الأطلسي في أوروبا الغربية — لا سيما ألمانيا الغربية — دون أن يكون ممكنًا لأحدٍ أن يأتيَ لنجدتهم. ومع وضع ذلك في الاعتبار، يتعيَّن على الاتحاد السوفييتي أن يُوافق في سياق مفاوضات نزع السلاح على تخفيض جيشه، وأن يُلزم نفسَه بعدم التحرُّك مطلقًا ضد ألمانيا. ولكن هنا أيضًا، لا يوجد نسَقٌ من الاتفاقات التفصيلية واتفاقيات نزع السلاح ذات الضمان الدولي من شأنه أن يكون كافيًا؛ فالأطراف المعنيَّة ما زالت تُعوِّل على ثقةِ بعضِها ببعض.

ولكننا نعيش في عصرٍ تُحيط فيه الشكوكُ بالنوايا الحسنة للشعوبِ أكثرَ من أي وقتٍ مضى. فالتصريحات التي تُلقي بظلالِ الشكِّ على مصداقيةِ كلٍّ منها ماضيةٌ بينهم جَيئةً وذَهابًا. وهي تستند إلى ما حدَث في الحرب العالمية الأولى عندما عانت الأممُ الخيانةَ

والظلم والوحشية؛ بعضُها من بعض. فكيف يمكن لثقةٍ جديدة أن تُبنى؟ ولكن ذلك أمرٌ حتمي.

لا يمكننا الاستمرارُ في هذه الرِّيبة المعرقلة. إذا أردنا أن نشقَّ طريقنا للخروج من الوضع اليائس الذي نجدُ فيه أنفسنا، فلا بد من بثِّ روحٍ جديدةٍ داخل نفوس الشعب. ولا يمكن لذلك أن يتحقَّق إلا إذا كان الوعيُ بضرورته يكفي لمنحنا القوةَ للإيمان بقدومها. وعلينا أن نفترض سلفًا وجودَ الوعي بهذه الحاجة لدى جميع الشعوب التي عانت طويلًا معنا. لا بد أن نتعامل معهم بروحِ أننا جميعنا بشَر وأننا نستشعرُ أنفسنا جديرين لشعورِ بعضنا ببعض؛ للتفكير والاختيار معًا بالطريقةِ ذاتِها.

لقد أصبح الوعيُ بأننا جميعًا بشرٌ مفقودًا في ظل الحرب ومن جرَّاء السياسة. لقد وصلنا إلى حدِّ اعتبار كلٍّ منَّا الآخَرَ مجردَ أفراد شعبٍ إما متحالفٌ معنا أو ضدَّنا وضد منهجنا؛ فالتحيز، أو التعاطف، أو الكراهية جميعها مشروطة بهذه الرؤية. علينا الآن أن نُعيد اكتشافَ حقيقة أننا — جميعًا معًا — بشر، وأن علينا أن نُجاهد لمنحِ بعضنا بعضًا ما لدينا من مقدرةٍ أخلاقية. وبهذه الطريقة فقط يُمكننا أن نبدأ في الإيمان بأن الحاجة إلى روحٍ جديدةٍ ستنشأ في الشعوب الأخرى وكذلك في أنفسنا، وهو ما يمكن أن يكون بدايةً لشعورٍ بالثقة المتبادلة بيننا. فالروح قوةٌ هائلة لتغيير الأشياء. لقد رأيناها فِعليًّا متجسِّدةً في الروح الشريرة التي أقصَتْنا عن السعي نحو ثقافة الروح إلى الهمجيَّة. الآن دعونا نُقِمْ آمالنا على أن تُعيد هذه الروحُ الشعوبَ والأمم إلى الوعي بالثقافة.

في هذه المرحلة، لنا الخيار في المجازفة بشيءٍ من اثنين: الأول يكمُن في استمرارية جنون سباق التسلُّح الذرِّي بخطورته المتمثِّلة في نشوبِ حربٍ ذرية لا مفرَّ منها في القريب العاجل، والآخَر في التخلِّي عن الأسلحة النووية، وفي الأمل بأن الولاياتِ المتحدة، والاتحادَ السوفييتي، والشعوبَ المرتبطة بهما، سيتمكَّنون من العيش في سلام. الخيار الأول لا يحمل أيَّ أملٍ في مستقبل مزدهر، والثاني يتمسَّك بذلك الأمل. ولا بد لنا أن نُجازف بالخيار الثاني.

في خطاب الرئيس أيزنهاور الذي ألقاه في السابع من نوفمبر ١٩٥٧، بعد أيامٍ قليلة من إطلاق القمر الصناعي سبوتنيك ٢، قال: «إن ما يحتاج إليه العالَمُ أكثرُ من قفزةٍ هائلة في الفضاء، هو قفزة هائلة في السلام.» وهذه القفزة الهائلة تنشأ من إيجادِ الشجاعةِ كي نتمنَّى بزوغَ روح الحكمة والعقل لدى الأفراد والشعوب، وأن تكون روحًا قوية بما يكفي للتغلُّبِ على الجنون واللاإنسانية.

إذا جرَت المفاوضات بشأن نزع التسليح، ليس كإجراء تمهيدي للتخلي عن الأسلحة النووية، ولكن كنتيجةٍ لها، فسيكون لها دلالةٌ أكبرُ بكثير. وستكون خطوةً كبيرة في اتجاه التصفية النهائية للوضع المربِك الذي أعقبَ الحرب العالمية الثانية.

إن نزْع السلاح وجميع المسائل التي تؤدي إلى استقرار الوضع — على سبيل المثال، عودة الوحدة بين شرقٍ وغرب ألمانيا — كان يمكن أن تُطرح على نحوٍ أفضلَ بكثيرٍ بعد التوصُّل إلى اتفاقٍ بشأن التخلي عن الأسلحة النووية. كما كان يمكن تناول العديد من القضايا التي لم تُحلَّ بعدُ في معاهدات السلام بعد الحرب العالمية الثانية في مؤتمرٍ لاحق.

وحالما يتمُّ الاتفاق على التخلي عن الأسلحة النووية، ستكون الأمم المتحدة مسئولةً عن ضمان عدم تصنيع هذه الأسلحة أو استخدامها الآن مثلما في المستقبل. ويجب الوضع في الاعتبار لوقتٍ طويلٍ نوعًا ما خطرَ أن تُفكِّر دولةٌ أو أخرى في تصنيع الأسلحة النووية. لا بد أن نعتبرَ أنفسنا محظوظين لأنها ليست في حوزةِ شعوبٍ أخرى في أي مكان آخر في العالَم بعدُ.

سيكون لِزامًا تَقصِّي مشكلةِ المدى الذي سيصل إليه نزعُ التسليح والتخلي عن جميع الأسلحة؛ لأن الحرب العالمية الثانية أظهرت ما يمكن أن تُسبِّبه الأسلحة التقليدية من دمار هائل، وهو الدمار الذي ربما ازداد إلى حدٍّ هائلٍ على أثرِ تطوُّرِ الصواريخ. نتمنى أن يتم التوصل إلى اتفاقٍ فوري للتخلي عن الصواريخ والقذائف، ولكن هذا لا يمكن أن يتحقَّق إلا نتيجةً للتقدُّم الروحي في كلِّ مكان الذي لا يزال حتى الآن من الصعب تصوُّرُه.

من بين جميعِ المشكلاتِ البالغةِ الصعوبةِ التي يحملها المستقبل، فإن أصعبها سيكون متعلقًا بحقوقِ حريةِ الوصول للبلدان المزدحمة بالسكان إلى الأراضي المجاورة. لكن إذا تخلَّينا عن الأسلحة النووية في وقتنا هذا، فسنكون قد اتخذنا الخطوةَ الأولى على الطريقِ نحوَ الهدف البعيد المتمثل في إنهاء جميع الحروب. وإذا لم نفعل ذلك، فسنظلُّ على الطريق الذي يؤدي في المستقبل القريب إلى الحرب الذرية والشقاء.

يجب على أولئك الذين سيجتمعون في مؤتمر القمة أن يكونوا مدركين لذلك، حتى يُمكنهم التفاوضُ بلياقة، وبدرجةٍ كافية من الجدية، وبإحساس كامل بالمسئولية. إن مؤتمر القمة يجب ألا يُخفق؛ فالبشرية لن تتحمَّل الفشلَ مجددًا. والتخلي عن الأسلحةِ النوويةِ أمرٌ حيويٌّ للسلام.

هنـــداوي